معنى الخسارة
تحويل وجهة الأسلحة النارية في جنوب أفريقيا

يستعرض هذا الفصل الاتجاهات الأخيرة في عمليات تحويل وجهة الأسلحة النارية من المدنيين والشركات الأمنية الخاصة والقطاع الأمني العام – بما في ذلك قوات الشرطة والدفاع الوطني – في جنوب أفريقيا في السنوات التي أعقبت اصلاح قوانين الأسلحة الوطنية. يسعى هذا الفصل إلى تحديد تأثير التشريع الجديد على اتجاهات تحويل وجهة الأسلحة النارية من أيدي هذه المجموعات وفهم مدى امتثال المدنيين والقوات الأمنية للالتزامات الجديدة بمقتضى القانون.

يرى الفصل أن الأسلحة النارية القادمة من مصادر مدنية تمثل العدد الأكبر من الأسلحة المفقودة أو المسروقة في جنوب أفريقيا. وفي الوقت ذاته، على الرغم من تحسن الضوابط المفروضة على الأسلحة النارية التابعة للدولة منذ سنة ١٩٩٤، إلا أن تسرب الأسلحة ما زال يشكل مشكلة تستدعي عملاً إدارياً إضافياً. وما يعيق إجراء تقييم كامل لآثار قانون مراقبة الأسلحة النارية لسنة ٢٠٠٠ قرار الحكومة في حجب قاعدة بيانات الجريمة والوفيات من الجمهور خلال سنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦.

إصلاح قانون السلاح

اطلقت الحكومة، إقراراً منها بتفاقم حالات العنف الناجمة عن الاسلحة النارية في جنوب أفريقيا ما بعد فترة الفصل العنصري، عملية لإصلاح قوانين الأسلحة الوطنية التي يعود تاريخها إلى سنة ١٩٦٩. وعقب سلسلة من المشاورات العامة ونشر قاعدة بيانات الصحة العمومية مبينة توثيقياً وقع الأسلحة النارية – ولا سيما المسدسات اليدوية – على العنف والجريمة، أقرَّ البرلمان قانون مراقبة الأسلحة النارية لسنة ٢٠٠٠.

أرسى التشريع الجديد طائفة جديدة من الالتزامات المتصلة بحيازة الأسلحة لتضييق خناق منفذ حصول المجرمين على الأسلحة النارية وبالتالي الحدّ من الجريمة المسلحة. وما هو حاسم في الأمر انطواء التشريعات الجديدة على شروط صارمة للاستحقاق والأهلية ليس للمدنيين فحسب بل أيضاً للشرطة وقوات الدفاع الوطني وشركات الأمن الخاصة وحاملي الأسلحة الآخرين. تنص الشروط الجديدة على أن يكون المتقدم الناجح مواطناً أو مقيماً دائماً، له من العمر ٢١ سنة أو أكثر ويعتبر رسمياً " صالحا وسليما". ورغم أن القانون لم يدخل حيز التنفيذ كاملاً حتى سنة ٢٠٠٤ ، إلا إن مكتب سجل الأسلحة النارية المركزية (CFR)، وهو كيان داخل دائرة شرطة جنوب أفريقيا (SAPS)، الذي أنيطت به مهمة الإشراف على تنفيذ قانون الأسلحة النارية، شرع في فرض معايير أكثر تشدداً في ما يتصل استمارات الترخيص للحصول على الأسلحة النارية للمدنيين اعتباراً من سنة ٢٠٠٠.

تحويل وجهة الأسلحة من المدنيين وشركات الأمن الخاصة

في الفترة الواقعة بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ جرى الإبلاغ عما معدله ١٨٧٣١ من أسلحة المدنيين النارية التي فقدت أو سرقت سنوياً، وهذا يقل بـ٥,٨ مقارنة بالفترة ١٩٩٤ – ١٩٩٩. وكان المعدل في الفترة التي أعقبت تنفيذ قانون مراقبة الأسلحة النارية (٢٠٠٤ – ٢٠٠٧)، ١٥٠٥٤ أو انخفض بنسبة ٢٤ في المائة (أنظر شكل رقم ٦,١). وربما كان لتشديد العقوبات على الإخفاق في الإبلاغ عن الفقدان ومعايير إصدار التراخيص الجديدة والأهلية، فضلاً عن الضغط على تجارة الأسلحة النارية في جنوب أفريقيا منذ سنة ٢٠٠٠، أثرها في هذه الانخفاض.

عدد قطع الأسلحة

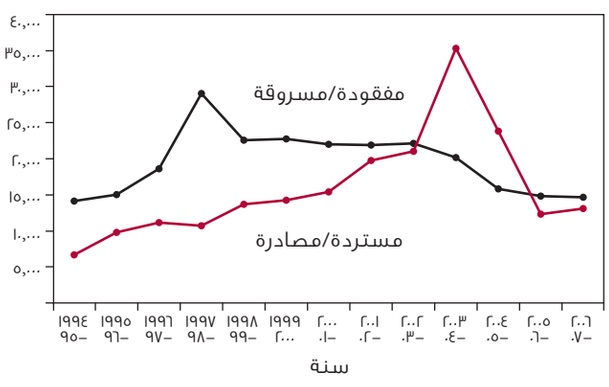

شكل رقم ٦,١
أسلحة المدنيين النارية التي جرى التبليغ عن فقدانها/سرقتها والمستردة/والمصادرة، ١٩٩٤ – ٢٠٠٧

لص على الأرض بعدما اطلق عليه، كما يزعم، حارس أمني خاص النار خلال عملية سرقة جرت أثناء تسليم النقد في مركز تسوق بجوهانسبرغ، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦. © صور أ ب

وأفاد مكتب سجل الأسلحة النارية المركزية (CFR) بأن ١٦٤٣ شركة أمن امتلكت ٥٨٩٨١ قطعة من الأسلحة النارية. ومن أكثر الضباط الأمنيين عرضة للهجوم وعمليات السرقة هم الذين ينقلون الأصول في الطريق – نقل الأموال بالخصوص – وبالاعتماد على قاعدة بيانات خاصة بسرقة الأموال النقدية المحولة المعروضة في هذا الفصل فقد قدر أن ما معدله ١١٦٨ قطعة سلاح ناري قد سرقت كل سنة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧. كما يجري فقدان عدد غير معروف إضافي من الأسلحة النارية عندما توصد الشركات الأمنية أبوابها أو تعيد تنظيم نفسها من دون إعادة تسجيل أسلحتها النارية.

تحويل وجهة الأسلحة من مؤسسات الدولة

أفادت دائرة شرطة جنوب أفريقيا (SAPS) على أنه فقدت من سنة ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧ ، ٩٦٨٧ قطعة من الأسلحة النارية سرقةً أو سلباً أو إضاعة، ووقع النصيب الأكبر من هذا الفقدان في سنة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ (٢٢٩٧) و٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ (٣٨٥٦). وأحد التفسيرات المحتملة لهذه الزيادة في عملية الفقدان يعود إلى التنفيذ غير الكافي لتدابير وعمليات مراقبة السلاح الناري داخل دائرة شرطة جنوب أفريقيا. وأشار المراجع العام للحسابات في دائرة شرطة جنوب أفريقيا إلى أنه رغم التحسن الذي أصاب النظم الأمنية إلا أنه لم يجر اتباع خطوات معينة مثلما هو مقرر، كتفتيش الأسلحة دورياً. وذكرت مديرية الشكاوى المستقلة (ICD) في دائرة شرطة جنوب أفريقيا، دائرة شرطة بلدية دوربان مترو لوجود خلل جدي في تقارير تسجيل الأسلحة النارية. وخلصت مديرية الشكاوى المستقلة إلى أن دائرة شرطة بلدية دوربان مترو لم تف بالتزاماتها بمقتضى قانون مراقبة الأسلحة النارية.

ولئن أعلنت قوة دفاع جنوب أفريقيا الوطنية (SANDF) علناً في سنة ٢٠٠٣ إنها فقدت أقل من ٢٠٠٠ قطعة من أسلحتها النارية بقليل ولم تستردها منذ سنة ١٩٩٤، فقد أفاد المراجع العام للحسابات في سنة ٢٠٠٦ بأن قوة دفاع جنوب أفريقيا الوطنية أخلت بالتزاماتها في عدة مجالات كالسلامة والخزن المنصوص عليهما في قانون مراقبة الأسلحة النارية. ومن ضمن الخروقات "ضعف رصد الامتثال مع السياسات والإجراءات المتصلة بالمخزون والمعدات" والاخفاق في الحفاظ بشكل سليم بسجلات تسجيل الأسلحة النارية. وما يبعث على القلق بشكل خاص كان سياسات قوة دفاع جنوب أفريقيا الوطنية المتعلقة بالأسلحة المستخدمة في عمليات أجنبية. وأبرز القلق الأخير عن نفسه في تفكيك وحدات المغاوير في قوة دفاع جنوب أفريقيا الوطنية ابتداءً من سنة ٢٠٠٦. وأوضحت قوة دفاع جنوب أفريقيا الوطنية بنفسها أن جميع البنادق الآلية التي صدرت للمغاوير ستدرج لاحقاً مفقودة. وما المذكرة التي بعث بها رئيس الخدمات القانونية لقوة دفاع جنوب أفريقيا الوطنية، سنة ٢٠٠٧، وأدرج فيها لائحة طويلة من مشاكل إدارة الأسلحة النارية التي تواجه الوكالة، إلا دلالة أخرى على أنه ما زال يتعين عليها أن تقطع بعض الشوط حتى تتلاءم سياساتها وإجراءاتها مع القوانين الجديدة.